ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (2026) Vol (17) Issue (3) section (2) : 228-253
DOI: https://doi.org/10.25130/jis.26.17.3.2.12

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية
ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)
ISLAMIC SCIENCES JOURNAL
Journal Homepage: http://jis.tu.edu.iq
ISJ
Islamic Sciences

Interpreting Hadith through Hadith: Its Concept and Applications

Asst. Lecturer Istabraq Salim Mawlood [1]
a) College of Education for Girls ,University of Tikrit , IRAQ.

KEY WORDS:

Interpretation,
Hadith,
Concept of Hadith,
Applications of Hadith.

ARTICLE HISTORY:

Received: 22/2/ 2026

Accepted: 29/3/2026

Available online: 8/4/ 2026

©2022 COLLEGE OF ISLAMIC SCIENCES ISLAMIC SCIENCES JOURNAL , TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ABSTRACT

The present study seeks to shed light on one of the important topics in the sciences of Hadith, namely the interpretation of Hadith through Hadith. This issue has not received extensive independent study compared to other topics, such as linguistic analysis or the interpretation of Hadith through the Qur'an. The research aims to clarify the concept of interpreting Hadith by Hadith, with a focus on the significance of this methodology in understanding Prophetic traditions. It also reviews practical applications of interpreting Hadith through other Hadiths as found in the books of Sunnah. Based on the nature of the adopted methodology, the study is divided into an introduction, four main sections, and a conclusion presenting the most important findings, which affirm the status and importance of interpreting Hadith through Hadith, along with a recommendation for conducting further studies that address this type of interpretation.

[1]– *Corresponding author:* **estabraq.salim@tu.edu.iq**

تفسير الحديث بالحديث مفهومه – تطبيقاته

م.م. استبرق سالم مولود [a]

a) كلية التربية للبنات , جامعة تكريت, العراق.

الخلاصة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على أحد الموضوعات المهمة في علوم الحديث، وهو تفسير الحديث بالحديث، وهي مسألة لم تحظ بالكثير من الدراسات المستقلة مقارنة ببعض المواضيع الأخرى مثل الدراسة اللغوية أو تفسير الحديث بالقرآن. يهدف البحث إلى توضيح مفهوم تفسير الحديث بالحديث، مع التركيز على أهمية هذا المنهج في فهم الأحاديث النبوية، فضلاً عن استعراض التطبيقات العملية لتفسير الحديث باستخدام الحديث في كتب السنة. بناءً على طبيعة المنهج المتبع، تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة تعرض أهم النتائج التي تؤكد مكانة وأهمية تفسير الحديث بالحديث، مع توصية بضرورة إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول هذا النوع من التفسير.

الكلمات المفتاحية : تفسير، الحديث، مفهوم الحديث، تطبيقات الحديث.

المقدمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

أما بعد:

إنّ اصدق الحديث كلام الله، وخير الهدى هدى محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وقد تكفّل سبحانه وتعالى بحفظ الدّين، عبر حفظه القرآن كما في قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ [سورة الحجر، الآية: 9]، ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، وأمّا مرويّات النبي ﷺ فقد هيّأ الله لها من يحفظها ويصونها من التحريف والتأويل الخاطئ، فتنوعت جهود العلماء في تدوينها وتصنيفها ويُعَد ان أبرز مصادر السّنّة النبويّة عند العلماء كتبُ الصّحاح، وفي مقدّمتها صحيحا البخاري ومسلم، اللذان أُلِّفا في القرن الثالث الهجري. وتكمن أهمية فهم الحديث النبوي في تمكين المسلمين من الالتزام بالأحكام الشرعية ومعرفة تفاصيلها بدقة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية 21] .[1]

وانطلاقاً من أهمية الحديث النبوي الشريف ومن أهمية معرفة قواعده، جاء هذا البحث موسوماً بـ" تفسير الحديث بالحديث – مفهومه وتطبيقاته "

أهمية الموضوع:

1. بيان أهمية تفسير الحديث بالحديث باعتباره أحد أبرز مناهج فهم السنة.
2. دوره في تحقيق الفهم الصحيح للأحاديث من خلال ربط النصوص النبوية ببعضها.

أهداف البحث:

1. تعريف مفهوم تفسير الحديث بالحديث.
2. تسليط الضوء على أهمية هذا المنهج في فهم النصوص النبوية.
3. بيان التطبيقات العملية لتفسير الحديث بالحديث في كتب السنة.

إشكالية البحث:

1. ما المقصود بتفسير الحديث بالحديث؟
2. وكيف يسهم هذا المنهج في تقديم فهم دقيق وشامل للنصوص النبوية؟

أهمية البحث:

1. تقديم منهج علمي لفهم السنة النبوية.
2. المساهمة في إثراء الدراسات المتعلقة بمناهج تفسير الحديث.

---

[1] ينظر: دراسات في أصول التربية الإسلامية. أحمد الدغيشي، ص 41 –42 .

منهجية البحث:

1. المنهج المستخدم: المنهج الوصفي التحليلي.
2. استقراء أمثلة تطبيقية لتفسير الحديث بالحديث من كتب السنة النبوية.

هيكلية البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتفسير الحديث بالحديث

المطلب الأول: تعريف تفسير الحديث بالحديث:

- تعريف التفسير لغة واصطلاحًا.
- مفهوم تفسير الحديث بالحديث.

المطلب الثاني: أهمية تفسير الحديث بالحديث:

- دوره في إزالة الإشكال وتوضيح المعنى.
- مكانته في علوم الحديث والتفسير.

المطلب الثالث: الفرق بين تفسير الحديث بالحديث ومناهج التفسير الأخرى:

- تفسير الحديث بالرأي.
- تفسير الحديث بأقوال الصحابة والتابعين.

المبحث الثاني: قواعد تفسير الحديث بالحديث

المطلب الأول: أبرز قواعد تفسير الحديث بالحديث:

- قاعدة تفسير العام بالمطلق والخاص بالمقيد.
- قاعدة بيان المجمل بالمفصل.
- قاعدة الجمع بين الأحاديث عند الظاهر المتعارض.

المطلب الثاني: شروط صحة تفسير الحديث بالحديث:

- تحقق السند الصحيح بين الأحاديث.
- وضوح العلاقة بين الأحاديث.

المطلب الثالث: أهمية السياق النبوي في تفسير الحديث بالحديث.

المبحث الثالث: التطبيقات العملية لتفسير الحديث بالحديث

المطلب الأول: أمثلة من كتب السنة النبوية :

- تطبيقات من صحيح البخاري.
- أمثلة من صحيح مسلم.
- أمثلة من سنن أبي داود وسنن الترمذي.

المطلب الثاني: أمثلة لتفسير الحديث بالحديث في موضوعات محددة:

- العبادات (مثل الصلاة والزكاة).
- الأخلاق والسلوكيات.
- الأحكام الشرعية.

المطلب الثالث: تحليل الأمثلة ودراستها:

- عرض الأحاديث المفسِّرة والمفسَّرة.
- توضيح أثر تفسير الحديث بالحديث في إزالة الغموض.

المبحث الرابع: أثر تفسير الحديث بالحديث في فهم السنة النبوية

المطلب الأول: دوره في تحقيق التكامل بين النصوص النبوية.

المطلب الثاني: أهميته في توضيح الأحكام الشرعية.

المطلب الثالث: أثره في حماية السنة النبوية من التأويل الخاطئ.

الخاتمة:

المصادر والمراجع.

المبحث الأوّل:

الإطار المفاهيمي لتفسير الحديث بالحديث

المطلب الأول: تعريف تفسير الحديث بالحديث:

أولاً: تعريف التّفسير لغةً واصطلاحاً:

أ-التّفسير في اللّغة :

التّفسير: هو مصدر فسّرَ، يفسّرُ تفسيراً، و هو البيان، الفسر: الإبانة و كشف المغطّى, مصدر فسَّر بتشديد السين الذي هو مضاعف فسَر بالتخفيف من باب نَصَر وضَرَب الذي مصدره الفسْر وكلاهما فعلٌ متعدّ، فالتضعيف ليس للتعدية, [1].

وقد اختُلِف في فعله؛ هل هو ((فسر)) أو أنَّه مقلوب ((سفر))، وأيّاً كان الأمر فالمعنى اللغوي لها يدلّ على: الإبانة والكشف والوضوح والظهور وكشف المغطّى، والأصل اللغوي للكلمة مأخوذ من ((التفْسرة)) وهي القليل من الماء الذي ينظر فيه الأطباء للكشف عن علّة المريض، قالوا: فكذلك المفسر يكشف شأن الآية، وقصصها و معناها والسبب الذي أنزلت فيه[2].

---

[1] يُنظر: تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ , 1/10 .

[2] البرهان في علوم القرآن: للزركشي ، 147/2.

ب-التّفسير اصطلاحاً:

هو: الكشف والإظهار, وشرعا توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهره، وعرف بعضهم التفسير بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز. وقال ابن الجوزي: (التفسير إخراج الشيء من معلوم الخفاء إلى مقام التجلي، والتأويل نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك اللفظ ظاهر)[1]. وقال بعضهم : التفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر. [2]

وهو الاستبانة والكشف، والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل.

وقيل علم يبْحَث فِيهِ عَن كَيْفيَّة النُّطْق بِأَلْفَاظ الْقُرْآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبة ومعانيها التركيبية, وَتَفْسِير الشَّيْء لَاحق بِهِ ومتمم لَهُ وجار مجْرى بعض أَجْزَائِهِ [3].

وقال الجرجاني: توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة[4].

ثانياً: مفهوم تفسير الحديث بالحديث:

يُعرَّف علم شرح الحديث بأنه العلم الذي يتناول تفسير مقاصد النبي (ﷺ) في أحاديثه الشريفة، وفقاً للقواعد والأصول الشرعية، وبما يتيسر إدراكه ضمن حدود القدرة البشرية[5].

المطلب الثاني: أهميّة تفسير الحديث بالحديث:

اولاً_ دوره في إزالة الإشكال وتوضيح المعنى:

إذ تكمن أهميّة تفسير الحديث بحديث آخر في توضيح معناه وإزالة الغموض فيه، قيل" الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضه بعضاً" [6]. وقد نبّه علماء الحديث إلى أهمية تفسير الحديث بالحديث، وشرح السّنّة بالسّنّة، إذ إنّ بعض الأحاديث يبيّن معاني بعضٍ آخر ويزيل ما قد يقع من لبس في النصوص المجملة ونحوها.

ثانياً_ مكانته في علوم الحديث والتفسير: يُعَدّ شرح الحديث بالحديث منهجًا مشهورًا عند علماء الحديث، إذ تفسّر السّنّة بعضها بعضًا؛ فما أُجمل في رواية بُسِط في أخرى، وما كان عامًا خُصِّص، وما أُطلق

---

[1] زاد المسير في علم التفسير: لابن الجوزي ، ج/1 ، ص/12 .

[2] ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف, للقاهري ، ص104.

[3] الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبو البقاء الحنفي , ص260.

[4] ينظر: كتاب التعريفات, الشريف للجرجاني ،ص56؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية, د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم, دار الفضيلة, ص497.

[5] أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، القنوجي البخاري ، 2/ 336.

[6] الجامع لأخلاق الراوي، للخطيب البغدادي ، 212/2؛ معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح, 188/1.

قُيِّد. ويُعَدّ هذا المنهج من أفضل طرق شرح الحديث وأسلمها من الخطأ، ويتمّ ذلك بجمع طرق الحديث ومقارنة رواياته المختلفة، فيفسّر بعضها بعضًا عند اجتماعها.[1]

ذكر العلماء –رحمهم الله– أن الغريب يعني تارة يقع تفسيره من النبي (ﷺ) كما جاء في صفة صلاة النبي (ﷺ) كما قال –عليه الصلاة والسلام– في سترة المصلي قال: " فإن معه القرين " جاء في رواية أخرى: " فإن معه الشيطان " فكلام النبي –عليه الصلاة والسلام– فسّر بعضه بعضًا، فعندنا الرواية تفسر الرواية، ومثل أيضًا قوله: (كسر ظهره) في حديث

ابن حميد[2] في صفة صلاة النبي (ﷺ) (كَسَرَ ظَهْرَه) جاء في رواية أخرى: (ثم حنى ظهره) فدل على أن "حنى" تفسر كلمة "كسر ظهره"[3].

المطلب الثالث: الفرق بين تفسير الحديث بالحديث ومناهج التّفسير الأخرى:

أولاً_ تفسير الحديث بالرّأي: التفسير بالرأي هو تفسير يعتمد فيه المفسّر على الاجتهاد المبني على أصولٍ صحيحة، مستندًا إلى اللغة العربية وأساليبها، ومعرفة علومٍ كالنحو والصرف وأصول الفقه والبلاغة وأسباب النزول، لا على مجرد المأثور عن السلف. ولا يُراد به الرأي القائم على الهوى، بل الاجتهاد المنضبط بالقواعد العلمية. ويُعَدّ كتاب البسيط للواحدي أقرب إلى التفسير بالدراية؛ لما اشتمل عليه من مباحث لغوية ونحوية وتوجيه للقراءات ونكات تفسيرية، مع قلة الروايات الحديثية مقارنة بغيره[4].

و في هذا المقام قال القرطبي[5]: (من قال في القرآن بما سنح له وهمه، أو خطر على باله، من غير استدلال عليه بالأصول، فهو مخطئ مذموم)، و عليه يحمل الحديث الشّريف " ((من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النّار))[6] ، و من قال في القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النّار" (رواه التّرمذي عن ابن عبّاس)[7]. قال رسول الله (ﷺ): " من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ " قال البيهقي رحمه الله: " وهذا إن صح، فإنما أراد والله أعلم الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي، ج2، ص 212.

[2] ابن حميد: أبو عبد الله محمد بن حميد الرازي من كبار المحدثين، حافظ، عالم بهذا الشأن، دخل بغداد، فرضيه ابن حنبل، وابن معين، وحرضا الناس على السماع منه، وقال البخاري: محمد بن حميد فيه نظر، فقيل له في ذلك: فقال: كأنه أكثر على نفسه، وروى عنه بالري من هو أقدم من أبي زرعة، سمع سلمة بن الفضل، والصباح بن محارب، وجرير بن عبد الحميد، وأبا تميلة، ويعقوب الأشعري، بقم، وغيرهم من شيوخ الري./ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث: 670/2

[3] شرح التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن, , ص96.

[4] التَّفْسِرُ البَسِط ، للواحدي, 274/1.

[5] الجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي، 33/1

[6] سنن أبي داود, باب: في التشديد في الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، رقم الحديث:3651، حكمه:صحيح، 319/3.

[7] سنن الترمذي, باب: ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ، رقم الحديث: 2951، 199/5.

يجوز الحكم به في النوازل، فكذلك لا يجوز تفسير القرآن به[1], وهذا ينطبق على تفسير الحديث بالرأي ايضاً.

ثانياً_ تفسير الحديث بأقوال الصّحابة والتّابعين: إذ يعدّ تفسير الصّحابة في المرتبة الثانية بعد تفسير الحديث بحديث النبي (ﷺ)، لأنّهم عايشوا التنزيل، ولازموا النبي محمد (ﷺ)، ولذلك هم أعلم بمقصده، وأكثر وعياً لما قال. وفي هذا الصدد يقول البيهقي: " فنحن إنما صرنا إلى تفسير الصحابي الذي حمل الحديث لفضل علمه بسماع المقال ومشاهدة الحال على غيره"[2].وأيّده (الطيبي[3]), بقوله: " الصحابي أعلم بتفسير ما سمع وأحقّ بتأويله،

وأولى بقبول ما يتحدث به، وأكثر احتياطاً في ذلك من غيره، فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه"[4].

وعليه؛ فإنّ تفسير الحديث بالحديث هو أعلى أنواع التفسير مكانةً، وأكثرها ثقةً، وصدقاً، لأنّه تفسير لحديث عن النبي(صلى الله عليه وسلم) بحديث آخر له.

المبحث الثاني:

قواعد تفسير الحديث بالحديث

المطلب الأول أبرز قواعد تفسير الحديث بالحديث

أولاً : قاعدة تفسير العام بالمطلق والخاص بالمقيد.

---

[1] شعب الإيمان, للبيهقي , 540/3.

[2] كتاب القراءة خلف الإمام, للبيهقي, ص214.

[3] الطيبي: الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي الإمام المشهور صاحب شرح المشكاة وحاشية الكشاف وغيرهما كان في مبادئ عمره صاحب ثروة كبيرة فلم يزل ينفق ذلك في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيرا وكان كريما متواضعا حسن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة مظهرا فضائحهم مع استيلائهم على بلاد المسلمين في عصره شديد المحبة لله ولرسوله كثير الحياء ملازما للجمعة والجماعة ملازما لتدريس الطلبة في العلوم الإسلامية وعنده كتب نفيسة يبذلها لطلبته ولغيرهم من أهل بلده بل ولسائر البلدان من يعرفه ومن لا يعرفه وله إقبال على استخراج الدقائق من الكتاب والسنة وحاشيته على الكشاف هي أنفس حواشيه على الإطلاق مع ما فيها من الكلام على الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضى الحال ذلك على طريقة المحدثين مما يدل على ارتفاع طبقته في علمي المعقول والمنقول وله كتاب في المعاني والبيان سماه التبيان وشرحه وأمر بعض تلامذته باختصاره ثم شرع في جمع كتاب في التفسير وعقد مجلسا عظيما لقراءة كتاب البخاري وكان يقرأ في التفسير من بكرة الى الظهر ومن بعده الى العصر لا سماع البخاري إلى أن كان يوم وفاته ففرغ عن قراءة التفسير وتوجه إلى مجلس الحديث فدخل مسجدا عند بيته فصلى النافلة قاعدا وجلس ينتظر الإقامة للفريضة فقضى نحبه متوجها الى القبلة في يوم الثلاثاء ثالث عشر شعبان سنة 743 ثلاث وأربعين وسبعمائة. / البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني، 229/1-230.

[4] المحيط في الاحاديث النبوية والسنن والاثار, صبحي محمود عميره ، 5/113، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، 480/11.

أوضح القرافي أنّ الأصوليين اقرّوا قاعدة حمل المطلق على المقيّد؛ لأنّ المطلق نظير العام، كما يقابل التقييدُ التخصيصَ، غير أنّ هذه التقسيمات قد تُشكل حتى على بعض أهل العلم، فيُظنّ المطلق عامًا لا لعمومه في ذاته، بل لعموم موارده وعدم انحصارها، بخلاف العام الذي يفيد الشمول حقيقة. ولذلك قد يُطلق العلماء لفظ العام أو الأعم على المعنيين بطريق الاشتراك، ويُفهم المراد منهما بقرينة السياق[1].

وفي موضعٍ آخر، أشار القرافي إلى صعوبة تحديد مدلول المطلق بدقة، بل قد يتعذر ضبطه بحدٍّ واضح، مع أنّ العلماء تعاملوا مع المطلق والمقيّد على نحوٍ متقارب في المسائل الأصولية والفقهية، رغم وجود فرقٍ جوهري بينهما. كما بيّن أنّ مفهوم العموم أشدّ غموضًا وإشكالًا، إذ لم يتمكّن من ناقشهم من العلماء من تقديم تعريفٍ جامعٍ له، مما يدل على تعقيد هذا المصطلح في علم الأصول وصعوبة تحديده تحديدًا دقيقًا[2], وبعض العلماء يرون بحمل المطلق (على المقيد)، وها هنا خالفوا أصولهم، وبهذا البيان لم يكونوا قد خالفوا أصولهم. فإن قيل: لا نسلم أن المطلق جزء من المقيد.

بيانه: أن الإطلاق والتقييد ضدان، والضدان لا يجتمعان.

سلمنا ذلك، لكن المطلق عند عدم التقييد حكم يُمكّن المكلف من اختيار أي فرد من أفراد الجنس أو الحقيقة، بينما ينافي التقييد هذا التمكن، فلا يُرجّح تقييد المطلق على حمله على الندب، ويجب الترجيح بحسب الموازنة الشرعية[3] .

ثانياً: قاعدة بيان المجمل بالمفصل.

يكون بيان المجمل بالقول وبالفعل، أي يكون –أيضًا– بقرينة منفصلة.

فالمجمل: هو اللفظ المبهم الذي لا يفهم المراد منه، وأن المحتمل هو اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين مفهومين فصاعداً، والله أعلم[4]. وقيل: المراد بالمجمل في اصطلاح الأصوليين: هو اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا يوجد قرائن لفظية أو حالية تبينه، فسبب الخفاء فيه لفظي لا عارض[5]. وقول الفقهاء: المُجْمَل: ما يحتاج إلى بيان، فليس بحدّ له ولا تفسير، وإنما هو ذكر بعض أحوال الناس معه، والشيء يجب أن تبيّن صفته في نفسه التي بها يتميز، وحقيقة المجمل: هو المشتمل على جملة أشياء كثيرة غير ملخّصة[6].

---

[1] ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم, للقرافي, 1/134–141.

[2] المصدر نفسه, 2/419–421.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 2/403, 404.

[4] نهج التيسير على نظم التيسير شرح منظومة الزمزمي, للسيد المساوي (1439), ص20.

[5] علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع, لعبد الوهاب خلاف, ص163.

[6] المفردات في غريب القرآن, للأصفهانى , ص203.

المفصل: اللفظ الدال على الحكم دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل أو التخصيص، ولكنه مما يقبل النسخ في عصر الرسالة[1].

والتفصيل تبيين المعاني بإظهارها مما يلتبس بها، فالتفصيل كالتبيين[2],

ثالثاً: قاعدة الجمع بين الأحاديث عند الظاهر المتعارض.

إذا تعارض دليلا شرعيا، فإما أن يُجمع بينهما أو يُرجّح أحدهما، فلا يُقال إن الأدلة تسقط بتعارضها، فهي ثابتة دائمًا. ومن لم يستطع الترجيح، يعود إلى نفسه ويقرّ بقصور فهمه، إذ إن وجوه الترجيح كثيرة كما ذكرها العلماء، كما أشار الامام الشافعي[3] (رحمه الله) ذكر الامام الشافعي(رحمه الله) في الرسالة أنّه لم يرَ حديثين متعارضين إلا وكان بالإمكان الجمع بينهما، سواء بالنظر إلى دلالتهما بما يتوافق مع القرآن، أو انسجام أحدهما مع حديث آخر للنبي ﷺ، أو بالاستعانة بأدلة أخرى لتبيين المعنى الصحيح

المطلب الثاني: شروط صحة تفسير الحديث بالحديث:

أولاً: تحقق السند الصحيح بين الأحاديث.

1. **الحديث الصحيح:** ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة[4].
2. **اتصال السند:** ويعني ذلك عدم وجود قطع في السند وأن يأخذ الراوي الحديث عن راوي سبقه، وكذا في جميع رجال الإسناد[5].
3. **عدالة الرواة:** وهذا الشرط يتعلق بصفات الراوي، فيجب أن بعرف عنه الاستقامة، والخلق الحسن، وألا يكون فاسقاً وصفات كثيرة أخرى[6].

---

[1] المطلق والمقيد, للصاعدي, ص74.

[2] التفصيل – التبيين، وأصل الفَصْل القطع والقضاء وإبانة الشيء عن الآخر، ينظر: كتاب العين, الفراهيدي البصري, 7/ 126.

[3] الشافعي : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، الإمام عالم العصر ناصر الحديث فقيه الملة أبو عبد الله القرشي، ثم المطلبي الشافعي، المكي، الغزي المولد نسيب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وابن عمه، فالمطلب هو أخو هاشم والد عبد المطلب. اتفق مولد الإمام بغزة ومات أبوه إدريس شابا فنشأ محمد يتيما في حجر أمه، فخافت عليه الضيعة فتحولت به إلى محتده، وهو ابن عامين فنشأ بمكة، وأقبل على الرمي حتى فاق فيه الأقران، وصار يصيب من عشرة أسهم تسعة ثم أقبل على العربية والشرع، فبرع في ذلك وتقدم. ثم حبب إليه الفقه فساد أهل زمانه. حمل عن مالك بن أنس الموطأ عرضه من حفظه. وصنف التصانيف ودون العلم ورد على الأئمة متبعا الأثر وصنف في أصول الفقه وفروعه./ سير أعلام النبلاء: للذهبي، 236/8

[4] تيسير مصطلح الحديث, للطحان, ص 44.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص44

[6] المصدر نفسه، ص 44.

4. **ضبط الرواة:** وهذه الصفة تعني أن يكون من يروي الحديث يعرف ما يعنيه، ويحافظ عله من النقص.[1].

5. **عدم الشذوذ:** هو ((أن لا يخالف راوياً أو رواية أخرى فيها ترجيح على الحديث[2].

6. **عدم العلة:** ألا يوجد سبب غير معروف يظهر أن الحديث غير صحيح دون القدح في صحته[3].

وأهم نموذجين للحديث الصحيح؛ هما صحيح البخاري وصحيح مسلم [4].

ثانياً ؛ وضوح العلاقة بين الأحاديث:

جمع طرق الحديث الواحد يوضح الموجز من الروايات، ويفسر المدرج، ويطلق المقيد، ويخصص العام، ويبيّن الناسخ والمنسوخ، ويكشف المبهم، ويساعد على الترجيح بين الروايات المختلفة.

أما جمع الأحاديث المتماثلة أو المتقاربة موضوعيًا فيُعرف بالنظر، حيث تُرتّب الأحاديث بحسب الموضوع لتسهيل القياس واستنباط أوجه الشرح، كما في كتب الجوامع كصحيح البخاري ومسلم، والموطآت، والمصنفات، والسنن، والمستدركات، وكتب الزوائد، والمستخرجات، وكتب أنواع الحديث كمختلف الحديث ومشكله، إذ جمعت كلّها الأحاديث المتعلقة بالموضوعات في مكان واحد [5].

المطلب الثالث: أهمية السياق النبوي في تفسير الحديث بالحديث

المراد بسياق الحديث: " هو سابق الكلام ولاحقه الدال على المعنى المراد ، سواء كان هذا السياق لفظيا، أو حاليا[6].

فالسياق بالمعنى المحدود: هو سابق الكلام الذي يراد تفسيره ولاحقه، فالأول يسمى (قرينة[7]) السباق والثاني قرينة اللحاق والكل هو دليل أو دلالة السياق, يسمّى ذلك عند بعض العلماء سياق النظم، وقد أكد الشاطبي أنّ مراعاة سياق النص من أسس التفسير السليم، إذ "لا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره"، لضمان الوصول إلى مراد الشارع وعدم الاقتصار على أجزاء الكلام دون غيرها.[8].

---

[1] المصدر نفسه، ص 44.

[2] المصدر نفسه، ص44.

[3] المصدر نفسه ،ص60.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ص 41.

[5] ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي ، ١٥٣/٢.

[6] ينظر: مقدمة حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ,الشافعي ، ١/ ٨٩.

[7] القرينة: فعيلة بمعنى مفعولة من الاقتران، وقد اقترن الشيئان وتقارنا. وجاؤوا قرانى أي مقترنين./ لسان العرب، لابن منظور ،336/13.

[8] ينظر: الموافقات, للشاطبي ، 266/4.

يُعد سياق الحديث من الوسائل المهمة في تفسيره، إذ يساعد في توضيح معناه وتحديد مقاصده، ونظرًا لأهميته في فهم المراد من الكلام، يشير الإمام ابن دقيق العيد[1] يُستخدم السياق لبيان المعاني المجملة، وترجيح أحد المحتملات، وتفسير النصوص وفق مقاصدها، ويُعدّ إدراكه قاعدة أساسية في أصول الفقه. ومع ذلك، نادرًا ما تناولت كتب الأصول هذه المسألة تفصيلًا، باستثناء بعض العلماء المتأخرين الذين نقلوا بحثها عن شيوخهم، مما يبرز أهميتها لكل باحث في المجال[2]. يُعد السياق أداة أساسية لفهم النصوص، إذ يوضح المعنى المقصود ويحدد الوجهة الصحيحة للتفسير، ويعين على استبعاد التأويلات غير الدقيقة. ومن يغفل دوره قد يخطئ في الاستنتاج أو في التحليل العلمي، سواء في النصوص الشرعية أو غيرها [3].

آليات تطبيق السياق (أنواعه):

السياق الخاص (المقامي/القولي) يركّز على ألفاظ الحديث نفسه، ويجمع روايات الحديث الواحد، ويبين سبب ورود الحديث.

السياق العام (الموضوعي/الخارجي): الاستعانة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الأخرى المشتركة في الموضوع، لفهم الحديث في إطاره الأوسع.

باختصار، السياق: هو المفتاح لفهم عميق ودقيق للحديث النبوي، يمنع التفسير المنحرف، ويفتح باب الاستنباط الصحيح، ويضمن صلاحية السنة لكل زمان ومكان. [4]

---

[1] ابن دقيق العيد : الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد القشيري المصري، ولد يوم السبت الخامس والعشرين من شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة بساحل مدينة ينبع من أرض الحجاز، سمع الكثير ورحل في طلب الحديث وخرج وصنف فيه إسنادا ومتنا مصنفات عديدة، فريدة مفيدة، وانتهت إليه رياسة العلم في زمانه، وفاق أقرانه ورحل إليه الطلبة ودرس في أماكن كثيرة، ثم ولي قضاء الديار المصرية في سنة خمس وتسعين وستمائة، ومشيخة دار الحديث الكاملية، وقد اجتمع به الشيخ تقى الدين بن تيمية، فقال له تقى الدين بن دقيق العيد لما رأى تلك العلوم منه: ما أظن بقي يخلق مثلك، وكان وقورا قليل الكلام غزير الفوائد كثير العلوم في ديانة ونزاهة، وله شعر رائق، توفي يوم الجمعة حادي عشر شهر صفر، وصلي عليه يوم الجمعة المذكور بسوق الخيل وحضر جنازته نائب السلطنة والأمراء، ودفن بالقرافة الصغرى رحمه الله./ البداية والنهاية: لأبو الفداء الدمشقي، 27/14.

[2] إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد، ٤/ ٨٢.

[3] بدائع الفوائد،: للجوزية ، ٤/ ٨١٥.

[4] ينظر: جامعة الكويت, مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، https://doi.org/10.34120/jsis.v23i74.1727, مجلد 23, عدد 74, 2008؛ دلالة السياق وأثره في توجيه الحديث النبوي, الباحث علي بر, طالب باحث بسلك الدكتوراه, مختبر الفكر الإسلامي والترجمة وحوار الحضارات, كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك, جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء, المغرب, مجلــة المعرفــة **** العدد السابع عشر –يوليوز 2024.

المبحث الثالث:

التطبيقات العملية لتفسير الحديث بالحديث

المطلب الأول: أمثلة من كتب السنة النبوية:

- **تطبيقات من صحيح البخاري:**

يظهر تفسير الحديث بالحديث عند البخاري، عند تراجمه التي يظهر فيها فقهه. ومن أبرز الامثلة على ذلك:

ابن عمر عن النبي (ﷺ) قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثَرِيًّا العشر، وما سقي بالنَّضْحِ نصف العشر[1]" يفسره حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي (ﷺ) قال : " ليس فيما دون خمسة أوسُق صدقة "[2]

حديث ابن عمر رضي الله عنه عن فرض الزكاة على ما يخرج من الأرض يُعد من الأحاديث المجملة، حيث يشمل كل ما يُنتَج من الأرض دون تحديد نصاب، فيكون الزكاة واجبة على جميع المحاصيل بشكل عام.

وقد استند الإمام أبو حنيفة[3] (رحمه الله) إلى هذا الحديث في تفسيره لهذا الحكم، فذهب إلى أن الزكاة واجبة على كل ما يُخرج من الأرض دون تحديد نصاب، موافقًا لمبدأ عمومية الحديث الذي يفرض الزكاة على جميع المحاصيل الزراعية [4].

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قد فسر ما جاء مجملا في حديث ابن عمر (رضي الله عنه)، و هو ما عليه جمهور العلماء إذ ذهبوا إلى عدم وجوب الزكاة فيما أخرجت الأرض .

ونفهم من ذلك أن البخاري في ذكره للحديث الثاني فسر وفصلّ ما يدل عليه الحديث الأول وأمثلة ذلك كثيرة في البخاري.

---

[1] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب: العشر فيما يسقى من ماء السماء ،رقم الحديث:2،126/1483.

[2] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ،باب: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، رقم الحديث: 1484، 126/2.

[3] ابو حنيفة: اسمه النعمان بن ثابت مولى لبني تيم الله بن ثعلبة من بكر بن وائل. وهو صاحب الرأي. أجمعوا على أنه توفي ببغداد في رجب أو شعبان سنة خمسين ومائة في خلافة أبي جعفر. أخبرنا محمد بن عمر قال: حدثني حماد بن أبي حنيفة قال: مات أبو حنيفة وهو ابن سبعين سنة. وقال محمد بن عمر: وكنت يوم مات بالكوفة أتوقع قدومه فجاءنا نعيه./ الطبقات الكبرى: لابن سعد، 348/6.

[4] ينظر: المبسوط، للسرخسي، 45/3 وما بعدها.

- **أمثلة من صحيح مسلم:**

حرص الإمام مسلم على جمع عدة أحاديث في الموضوع نفسه لتسهيل فهمه وتبيان دلالاته، مع وجود أمثلة كثيرة على ذلك. ؛ منها:

وعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته، إلا حرم الله عليه الجنة [1]

يخبرنا النبي(ﷺ)أنه لا يوجد عبد، أي شخص، يوكله الله مسؤولية رعاية مجموعة من الناس (سواء كانت هذه الرعاية صغيرة كمسؤولية الأسرة، أو كبيرة كولاية عامة)، ثم يموت وهو غاشّ لهم، أي مقصر في حقهم، ظالم لهم، خائن للأمانة، إلا حرَّم الله عليه الجنة، أي جعله مستحقًا للعقوبة الشديدة، وقد يحرم من دخول الجنة ابداً إن لم يغفر الله له.

لفهم دلالة الحديث الأول يُذكر حديث آخر يوضحه ويبين معناه، مثل: "ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح، إلا لم يدخل معهم الجنة"[2].

وهذا الحديث يفسر الحديث الأول ويبين أن المراد من غش الرعية عدم النصح لها وترك العدل فيها.

- **أمثلة من سنن أبي داود وسنن الترمذي.**

حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس قال: كنا نتمنى أن يبتدئ الأعرابي العاقل فيسأل النبي (صلى الله عليه وسلم) ونحن عنده، فبينما نحن كذلك، إذ أتاه أعرابي، فجثا بين يدي النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقال : يا محمد ان رسولك أتانا فزعم أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا؟ قال: "صدق". قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟ قال: "نعم". قال: وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا؟ قال: "صدق". قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟ قال: "نعم" قال: وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا؟ قال: "صدق" قال: فبالذي أرسلك آلله أمرك بهذا؟ قال: "نعم" قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا؟ قال: "صدق". قال: ثم ولى، قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن. فقال النبي (ﷺ): "لئن صدق ليدخلن الجنة"[3].

يبرز الحديث أركان الإسلام العملية من خلال حوار بين النبي ﷺ ورجل، مؤكدًا على مصدرها الإلهي، مع الالتزام بالصلاة والزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع، ويشير إلى أن الإخلاص في أداء الفرائض يكفي للفوز بالجنة، مع إبراز مجملية استطاعة الحج، إلا أنها وردت مفسرة بحديث آخر كما في حديث عمر رضي الله عنه عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ

---

[1] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحيح مسلم، باب : استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، رقم الحديث:142، 125/1.

[2] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحيح مسلم، باب: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث :142، ٣/ ١٤60.

[3] سنن الترمذي، باب: ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك، رقم الحديث: 619,حكمه: صحيح، 5/3 .

إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَقَالَ: مَنِ الحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشَّعِثُ التَّفِلُ» فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: أَيُّ الحَجِّ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «العَجُّ وَالثَّجُّ» فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»: «هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الخُوزِيِّ المَكِّيِّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ»[1]

يوضح الحديث مفهوم الاستطاعة في الحج، والتي جاءت في القرآن الكريم مجملة في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة آل عمران, من الآية 97] لكنه ورد مفسرًا في هذا الحديث.

في الحديث، سأل أحد الصحابة النبي (ﷺ) عن "من هو الحاج؟"، فأجاب بأنه "الشعث التفل"، أي من تبدو عليه آثار السفر والتعب، إشارةً إلى التواضع والتجرد من الزينة في الحج. ثم سأل آخر عن أفضل الحج، فأجاب النبي (ﷺ) بأنه "العج والثج"، أي رفع الصوت بالتلبية وسفك دماء الهدي تقربًا إلى الله. وعند السؤال عن السبيل إلى الحج، فسره النبي (ﷺ) بـ "الزاد والراحلة"، أي القدرة المالية والجسدية التي تمكّن الشخص من أداء الحج دون مشقة زائدة أو تضييع لحقوق الآخرين.

يبيّن الحديث أن الاستطاعة ليست مجرد النية، بل تتطلب توفر المال الكافي لنفقات الحج والمواصلات، مما يجعل الحج واجبًا فقط على من يستطيع تحمل تكاليفه دون عسر.

وهنا وضح الترمذي في هذا الحديث ما أبهم وكان غامضا في الحديث الأول.

المطلب الثاني: أمثلة لتفسير الحديث بالحديث في موضوعات محددة:

- **العبادات (مثل الصلاة والزكاة).**

ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي (ﷺ) أنه قال " إذا وُضِعَ العشاء وأقيمت الصلاة فأبدأوا بالعشاء"[2] , وقوله " وأقيمت الصلاة", قال الشنقيطي[3] ينبغي أن تحمل على المغرب، لقوله : فابدؤا بالعشاء ويترجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الأخرى" فابدؤوا به قبل أن تصلوا المغرب " والحديث يفسر بعضه بعضاً "[4].

---

[1] سنن الترمذي, باب: ومن سورة آل عمران, رقم الحديث: 2998،حكمه: ضعيف جداً، 225/5 .

[2] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، رقم حديث : ٦٧١، 135/1.

[3] الشنقيطي : محمد حبيب الله بن عبد الله بن أحمد أبي الجكني الشنقيطي: عالم بالحديث. ولد وتعلم بشنقيط، وانتقل إلى مراكش، فالمدينة المنورة، واستوطن مكة. ثم استقر بالقاهرة، مدرسا في كلية أصول الدين، بالأزهر، وتوفي بها. من كتبه (زاد المسلم، فيما اتفق عليه البخاري ومسلم) ستة مجلدات، و (إيقاظ الأعلام) في رسم المصحف، و (دليل السالك إلى موطأ مالك) منظومة، و (إضاءة الحالك) شرحها، و (أصح ما ورد في المهديّ وعيسى) و (هدية المغيث في امراء الحروف)./الاعلام ، للزركلي، 79/6.

[4] الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري ، ٨/ 729.

ويفسر البخاري الحديث هنا بحديث يليه مباشرة ليوضح المقصد من الصلاة؛ كما جاء حدثنا يحيى بن بكير ، ثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله (ﷺ) قال : (إذا قدم العشاء فابدأوا به قبل أن تصلوا المغرب ، ولا تعجلوا عن عشائكم)[1].

فهذا الحديث فسّر الحديث الذي سبقه ولذا اوردهما البخاري متعاقبين، وهذا الحديث يتحدث عن موضوع عبادي وهو عدم الحرج من تناول الطعام ، وتأخير الصلاة

- **الأخلاق والسلوكيات.**

حدثنا المكي بن إبراهيم قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم قال سمعت أبا هريرة عن النبي (ﷺ) قال يقبض العلم ويظهر الجهل والفتن ويكثر الهرج قيل يا رسول الله وما الهرج فقال هكذا بيده فحرفها كأنه يريد القتل"[2]

يتنبأ الحديث بأحداث العصور المختلفة، حيث يقلّ العلماء الصادقون ويكثر الجهل والفتن والحروب والقتل، ويشير إلى أخلاق آخر الزمان، ويُفسّر قبض العلم بموت العلماء كما في حديث عبد الله بن عمرو[3].

المطلب الثالث: تحليل الأمثلة ودراستها:

- **عرض الأحاديث المفسِّرة والمفسَّرة.**

في هذا النوع من التفسير، يوجد الحديث المفسَّر الذي يحتاج إلى توضيح، والحديث المفسّر الذي يبيّن دلالته والمقصود منه.

ومن ذلك حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال " من صلى البردين دخل الجنة"[4]

وهذا الحديث المفسَّر الذي يحتاج إلى تفسير، فيأتي الحديث المفسِّر عن عمارة بن رؤبية قال سمعت رسول الله (ﷺ) يقول" لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها"[5]

---

[1] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب: إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة، وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء، رقم حديث : 672، 83/2.

[2] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب: من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس، رقم الحديث: ٨٥, 28/1.

[3] ينظر: فتح الباري, 15/13.

[4] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب : فضل صلاة الفجر، رقم الحديث: 574, 119/1.

[5] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح مسلم، باب: فضل صلاتي الصبح والعصر، رقم الحديث: ٦٣٤، ١/ ٤٤٠.

وهنا عبر هذا الحديث يتبين المراد من البردين صلاة الصبح والعصر، فالحديث الثاني فسر الحديث الأول.

- **توضيح أثر تفسير الحديث بالحديث في إزالة الغموض.**

يقرر العلماء أن الجمع بين ألفاظ الحديث الواحد وبناء بعضها على بعض أولى من إطراح أحدها أو توهين الحديث بالاضطراب في ألفاظه [1] . يتفق العلماء على أن الجمع بين الأحاديث، إذا أمكن، أولى من الترجيح أو الطرح، إذ يتيح ذكر عدد أكبر من الأحاديث وتوضيح الغامض فيها، ويجب على المفسر استيفاء طرق الحديث قبل الإقدام على التأويل لتحديد المعنى الأقرب للصواب، (وعلى المؤول أن لا يسارع إلى التأويل حتى يستوفي طرق الحديث، فإن الزيادات التي توجد فيها كلما تخلو عن لفظ يرشد إلى الأقوم والأقرب من وجوه التأويل)[2].

ومن أمثلة ذلك نأخذ مثالاً تحليلاً حديث أبي هريرة عن النبي (ﷺ) قال: " إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل"[3]

جاء في الفتح لابن حجر" قال النووي : معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الإنزال ; لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الإنزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فانتفى الاحتمال ففي رواية مسلم من طريق مطر الوراق عن الحسن في آخر هذا الحديث " وإن لم ينزل " ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قالا حدثنا قتادة به وزاد في آخره " أنزل أو لم ينزل " وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة."[4]

فهنا كان الحديث مبهماً ولكن في شرحه ذكر الشارح أن الإبهام انتفى من خلال الحديث الاخر من طريق مسلم، عندما زاد في الحديث الاخر وإن لم ينزل، وبذلك أزال الغموض، وفسر الحديث.

المبحث الرابع:

أثر تفسير الحديث بالحديث في فهم السنة النبوية

المطلب الأول: دوره في تحقيق التكامل بين النصوص النبوية.

ومن فوائد جمع روايات الحديث تفسير الألفاظ الغريبة، والوقوف على سبب الحديث وقصته، والكشف عن مبهمات المتن، وتوضيح ما أجمل، والترجيح بين المعاني المشتملة عليها الرواية، قال (يحي بن

---

[1] ينظر: إكمال المعلم، للقاضي عياض، ٥/ ٣٥٠

[2] الميسر في شرح مصابيح السنة، للتُّورِبِشْتِي ،٤/ ١١٣٧.

[3] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب: إذا التقى الختانان، رقم الحديث:291, 66/1.

[4] فتح الباري، لابن حجر، 396/1. ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للامام النووي، 40/4.

معين[1]): " لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه "[2]. وقال (علي بن المديني[3]): " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[4]

ومن ذلك حديث لأنس رضي الله عنه، قال " أن النبي (ﷺ) وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين"[5]

قال البدر العيني[6] : "ولحديث أنس طرق أخرى دون ما أخرجه أصحاب الصحاح في الصحة، وكل ألفاظه ترجع إلى معنى واحد يصدق بعضه بعضا وهي سبعة ألفاظ. الأول: كانوا لا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم. الثاني: فلم أسمع أحد يقول أو يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. الثالث: فلم يكونوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم .الرابع: فلم أسمع أحدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم. الخامس: فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم. السادس: فكانوا يسرون ببسم الله الرحمن الرحيم. السابع: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين. ذكر البدر العيني سبعة طرق للحديث"[7]

فهذه الطرق ساهمت في جمع الحديث، وتبيان دلالته ومعناه، بطرقه جميعها فحفظت السنة من الضياع.

---

[1] يحيى بن معين: ويكنى أبا زكريا. وقد كان أكثر من كتاب الحديث وعرف به وكان لا يكاد يحدث. وتوفي بمدينة الرسول – صلى الله علية وسلم – وهو متوجه إلى الحج./ الطبقات الكبرى، لابن سعد ،253/7.

[2] الجامع لأخلاق الراوي، ٢/ ٢١٢.

[3] علي بن المديني : هو أبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدى، مولاهم البصري، المعروف بابن المدينى، مولى عروة عطية السعدى، سمع من حماد بن زيد وغيره كثير، وعنه الإمام أحمد وغيره./ قبول الأخبار ومعرفة الرجال :للبلخي، 146/2.

[4] المصدر نفسه.

[5] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، باب :ما يقول بعد التكبير، رقم الحديث: ٧10, 259/1.

[6] البدر العيني :محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين بن يوسف بن محمود البدر أبو محمد وأبو الثناء بن الشهاب الشهاب الحلبي الأصل العنتابي المولد ثم القاهري الحنفي ويعرف بالعيني. انتقل أبوه من حلب إلى عنتاب من أعمالها فولي قضاءها، وارتحل إلى حلب في سنة ثلاث وثمانين ، ثم عاد إلى بلده ولم يلبث أن مات والده فارتحل أيضا فأخذ عن الولي البهستي ببهستا وعلاء الدين بكختاو البدر الكشافي بملطية ثم رجع إلى بلده، ثم حج ودخل دمشق وزار بيت المقدس فلقي فيه العلاء أحمد بن محمد السيرامي الحنفي فلازمه واستقدمه معه القاهرة في سنة ثمان وثمانين وقرره صوفيا بالبرقوقية أول ما فتحت في سنة تسع وثمانين ثم خادما ولازمه في الفقه وأصوله والمعاني والبيان وغيرها. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للسخاوي ،131/10.

[7] ينظر: عمدة الفقه، لابن قدامة المقدسي ، 24/1. عمدة القاري شرح صحيح البخاري : البدر العيني ،283/5.

المطلب الثاني: أهميته في توضيح الأحكام الشرعية.

عند ذكر المسألة الشرعية، فيكون من الأفضل ذكر أكثر من حديث عن المعنى الواحد، لكي يتبين الحكم الشرعي من كافة جوانبه، ومن ذلك حديث السيدة عائشة رضي الله عنها عن النبي (ﷺ) قال " كل شراب أسكر فهو حرام"[1]

قال الخطابي فيه دليل أن قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان[2].

وقد ورد تأويل هذا الحديث بأحاديث كثيرة وبألفاظ كثيرة ؛ " كل مسكر حرام، وما أسكر منه الفرق فملء الكف منه حرام" [3] وهذا ما يفسر الحديث الاول ويظهر الحكم الشرعي فيه.

المطلب الثالث: أثره في حماية السنة النبوية من التأويل الخاطئ.

عند ظهور إشكال أو تعارض بين حديثين، يتحقق العلماء من طرق الرواية بعد جمعها ودراستها، إذ تساعد اختلافات الطرق على إزالة التناقض وتقديم تفسير أدق.

كيف يحمي التفسير السنة؟

- توضيح القرآن وتفصيله، بما في ذلك تفسير المجمل وتخصيص العام وفصل الأحكام.
- الاعتماد على السنة كمصدر أساسي للتفسير بالمأثور.
- تثبيت حجية السنة وإظهار مكانتها كدليل شرعي.
- الرد على التأويلات الخاطئة والآراء المنحرفة.
- الجمع بين القول والفعل والتقرير لتقديم صورة كاملة لمعاني القرآن.
- جمع الروايات وتفسير بعضها بعضًا لنفي المعاني البعيدة وتحديد المعنى المراد.

تعجب الحافظ ابن حجر ممن يرد صريح الحديث بالأمر المحتمل بسبب عدم تتبعه طرق الرواية، إذ يرى أن تتبع الطرق غالبًا ما يوصل إلى الوقوف على المراد[4]

---

[1] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، باب: لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر، رقم الحديث ٢٤٢, 58/1.

[2] اعلام الحديث ، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)،للخطابي ، ١/ ٢٩٢.

[3] سنن أبو داود ، باب: النهي عن المسكر, رقم الحديث: 3687، حكمه: حديث حسن، 329/3 .

[4] فتح الباري ، لابن حجر، ١٢/ ٢٢٢.

الخاتمة :

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه اجمعين .

أما بعد :

1. سعت الدراسة إلى تناول تفسير الحديث بالحديث من الناحيتين النظرية والتطبيقية باعتباره منهجًا أساسيًا لفهم السنة النبوية،
2. أظهرت الدراسة أنه من أرقى وأوثق أنواع التفسير، شبيهًا بتفسير القرآن بالقرآن، إذ يعتمد على توضيح المعنى، تقييد المطلق، وتخصيص العام.
3. أكدت الدراسة أن هذا المنهج يسهم في الجمع بين الروايات المختلفة لإزالة اللبس ودفع التعارض الظاهري، ويعزز دقة استنباط الأحكام الشرعية.
4. ابرزت دوره في توضيح المقاصد الشرعية، تفادي التأويلات الخاطئة، وتكامل النصوص، كما يساعد الفقهاء على تقييد المطلق وبيان المجمل وتخصيص العام،
5. أظهر بوضوح أهميته في رفع الإشكالات وفهم النصوص النبوية بعمق، مما يعزز وضوح الأحكام الشرعية وترابط السنة النبوية في بيان التشريع الإسلامي.

التوصيات:

ينبغي على الباحثين في علوم الحديث أن يولوا اهتمامًا خاصًا بمزيد من الدراسات التي تتناول تفسير الحديث بالحديث، نظرًا لأهميته الكبيرة في فهم النصوص النبوية في سياقها الكامل، إذ يفسر بعضها بعضًا ويسهم في الوصول إلى معانٍ أدق وأكثر وضوحًا. وهناك حاجة ملحّة إلى تصنيف أمثلة تطبيقية من كتب السنة وجمعها في مؤلفات مستقلة، بحيث تضم نماذج واضحة لشرح بعض الأحاديث بأحاديث أخرى، مما يسهل على الباحثين والدارسين الرجوع إليها عند الحاجة. إن وجود هذه التصنيفات في مؤلفات خاصة سيسهم في ترسيخ هذا المنهج في الدراسات الحديثية، ويوفر مادة علمية منظمة تساعد على فهم السنة النبوية بشكل متكامل، ويعزز الدراسات الفقهية والتفسيرية التي تعتمد على الحديث النبوي كمصدر أساسي من مصادر التشريع الإسلامي.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: صديق بن حسن خان القنوجي البخاري، تحقيق: عبد الجبار زكار، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، 1978م.
2. الإتقان في علوم القرآن. جلال الدّين السّيوطي (_911هـ)، الناشر: مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى، 2008م،
3. إحكام الأحكام: تقي الدين ابن دقيق العيد (٦٢٥ – ٧٠٢ هـ)، الناشر: دار عالم الكتب بيروت – بالاتفاق مع دار الكتب السلفية بالقاهرة، عام النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧
4. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)،المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
5. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت: 446هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض ،ط/1، 1409
6. اعلام الحديث: شرح صحيح البخاري، الخطابي حمد بن محمد، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود [ت ٢٤/ ٣/ ١٤٤٥ هـ]، الناشر: البحوث العلمية، جامعة أم القرى ط ١ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.
7. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت:1396هـ)، دار العلم للملايين، ط/15– أيار / مايو 2002 م.
8. إكمال المعلم: شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِى عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِم: عياض بن موسى بن عياض بن، عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
9. البحر المحيط في أصول الفقه: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤.
10. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، الناشر: دار الفكر، 1407 هـ – 1986 م.
11. بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
12. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
13. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ ، تحقيق : الدّكتور عبد العزيز مطر ، الناشر: مطبعة حكومة الكويت ، الطّبعة السّابعة، 2008م.
14. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

15. التَّفْسِيرُ البَسِيْط: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ), تحقيق: أصل تحقيقه في (15) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه, نشر: عمادة البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ط1، 1430 هـ.
16. التفصيل – التبيين، وأصل الفَصْل القطع والقضاء وإبانة الشيء عن الآخر،كتاب العين, لأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ), تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي, دار ومكتبة الهلال.
17. تقييد العلم: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، إحياء السنة النبوية – بيروت.
18. التوقيف على مهمات التعاريف: لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت 1031هـ), عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة, ط1، 1410هـ–1990م.
19. تيسير مصطلح الحديث: محمود الطحان، الدار مركز الهدى للدراسات، الاسكندرية، مصر،(1415هـ).
20. الجامع الكبير (سنن الترمذي): لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت 279 هـ), تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عبد اللطيف حرز الله, الرسالة العالمية – بيروت, 1430 هـ – 2009 هـ.
21. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه = صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت 256 هـ), دار ابن كثير، اليمامة – بيروت, ط3، 1407 – 1987, تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة – جامعة دمشق.
22. الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671 هـ) ،المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423 هـ/ 2003 م .
23. الجامع لأخلاق الراوي: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان [ت ١٤٤٤ هـ]، مكتبة المعارف – الرياض.
24. جامعة الكويت, مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية, https://doi.org/10.34120/jsis.v23i74.1727, مجلد 23, عدد 74, 2008.
25. دراسات في أصول التربية الإسلامية. أحمد الدغيشي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017
26. دلالة السياق وأثره في توجيه الحديث النبوي, الباحث علي بر, طالب باحث بسلك الدكتوراه, مختبر الفكر الإسلامي والترجمة وحوار الحضارات, كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك, جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء, المغرب, مجلــة المعرفــة **** العدد السابع عشر–يوليوز 2024.
27. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آغا بزرگ الطهراني، محمد محسن، النجف ا.ب. طهراني، تاريخ النشر: 1936–1986.
28. زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – 1422 هـ.
29. السنّة النبويّة أو الفوضى الدينيّة, مقالات 2022/26/4, بقلم: د. نبيل أحمد بلهي. حصين للابحاث الدراسية. الخميس 15 يناير 2026 م – 26 رجب 1447هـ.
30. سنن أبي داود: لأبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

31. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : 748هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/ 3، 1405 هـ / 1985 م.
32. شعب الإيمان: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ), حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد, أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند, مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند ط1 ، 1423 هـ – 2003 م.
33. الصّحاح: لأبي النّصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (–298هـ) ، راجعه و اعتنى به : دكتور : محمد محمّد تامر ، أنس محمّد الشّاميّ ، زكريّا جابر أحمد ، دار الحديث ، القاهرة ، 2009م.
34. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت
35. الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط/1، 1410 هـ – 1990 م.
36. العقد المنظوم في الخصوص والعموم: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٢٦ – ٦٨٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة في أصول الفقه – جامعة أم القرى، الناشر: المكتبة المكية، دار الكتبي – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
37. علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع: لعبد الوهاب خلاف (ت 1375هـ), مطبعة المدني «المؤسسة السعودية بمصر.
38. عمدة الفقه: لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، المحقق: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م
39. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت: 855هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
40. فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية ،الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
41. قبول الأخبار ومعرفة الرجال : أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (ت: 319 هـ)، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1 ، 1421 هـ – 2000 م.
42. القحطاني. تفسير القرآن بالسنة في تفسير الحافظ ابن كثير دراسة تأصيلية تطبيقية. مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية, (44), 589–611, https://doi.org/10.55074/hesj.vi44.1301.
43. كتاب القراءة خلف الإمام: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
44. الكليات، (معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة): أبو البقاء أيّوب بن موسى الحسيني الكفويّ، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمّد المصري، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1998م.

45. الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: لأحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الكوراني الشافعي ثم الحنفي (ت ٨٩٣ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
46. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط/3– 1414 هـ.
47. المبسوط: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣ هـ)، باشر تصحيحه: جمع من أفاضل العلماء، الناشر: مطبعة السعادة – مصر، وصوّرَتها: دار المعرفة – بيروت، لبنان.
48. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ), تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي – بيروت.
49. معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت 1424هـ) بمساعدة فريق عمل, : عالم الكتب, ط1، 1429 هـ – 2008 م.
50. مقدمة حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ .
51. الموافقات: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت 790هـ), تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان, دار ابن عفان, ط1 1417هـ/ 1997م.
52. نهج التيسير على نظم التيسير شرح منظومة الزمزمي: للسيد المساوي (1439), مؤسسة خالد للتجارة والطباعة، الرياض.

References

The Holy Qur'an

1. Abjad al-Ulum al-Washy al-Marqoom fi Bayan Ahwal al-Ulum, Siddiq ibn Hasan Khan al-Qannawji al-Bukhari, ed. Abd al-Jabbar Zakkar, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1978.
2. Al-Itqan fi Ulum al-Quran, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), Muassasat al-Risalah, 1st ed., 2008.
3. Ihkam al-Ahkam, Taqi al-Din Ibn Daqiq al-Id (625–702 AH), Dar Alam al-Kutub, Beirut, in cooperation with Dar al-Kutub al-Salafiyyah, Cairo, 1987.
4. Irshad al-Fuhul ila Tahqiq al-Haqq min Ilm al-Usul, Muhammad ibn Ali al-Shawkani (d. 1250 AH), ed. Ahmad Azzu Inayah, Dar al-Kitab al-Arabi, 1st ed., 1999.
5. Al-Irshad fi Marifat Ulama al-Hadith, Abu Yala al-Khalili (d. 446 AH), ed. Muhammad Said Umar Idris, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1409 AH.
6. Aalam al-Hadith (Sharh Sahih al-Bukhari), Hamd ibn Muhammad al-Khattabi, ed. Muhammad ibn Saad Al Saud, Umm al-Qura University Press, 1st ed., 1988.
7. Al-Aalam, Khayr al-Din al-Zirikli (d. 1396 AH), Dar al-Ilm lil-Malayin, 15th ed., May 2002.
8. Ikmal al-Mulim bi Fawaid Muslim (Sharh Sahih Muslim), al-Qadi Iyad (d. 544 AH), ed. Yahya Ismail, Dar al-Wafa, Egypt, 1st ed., 1998.
9. Al-Bahr al-Muhit fi Usul al-Fiqh, Badr al-Din al-Zarkashi (d. 794 AH), Dar al-Kutubi, 1st ed., 1994.
10. Al-Bidayah wa al-Nihayah, Ismail ibn Umar Ibn Kathir (d. 774 AH), Dar al-Fikr, 1986.
11. Bada'i al-Fawaid, Muhammad ibn Abi Bakr Ibn Qayyim al-Jawziyyah (d. 751 AH), Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.

12. Al-Badr al-Tali bi Mahasin man Bad al-Qarn al-Sabi, Muhammad ibn Ali al-Shawkani (d. 1250 AH), Dar al-Marifah, Beirut.
13. Taj al-Arus min Jawahir al-Qamus, Muhammad Murtada al-Zabidi, ed. Abd al-Aziz Matar, Kuwait Government Press, 7th ed., 2008.
14. Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi, Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), ed. Abu Qutaybah Nazar Muhammad al-Faryabi, Dar Taybah.
15. Al-Tafsir al-Basit, Abu al-Hasan Ali ibn Ahmad al-Wahidi al-Nisaburi (d. 468 AH), Imam Muhammad ibn Saud Islamic University Press, 1st ed., 1430 AH.
16. Kitab al-Ayn, al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), ed. Mahdi al-Makhzumi and Ibrahim al-Samarrai, Dar wa Maktabat al-Hilal.
17. Taqyid al-Ilm, al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), Ihya al-Sunnah al-Nabawiyyah, Beirut.
18. Al-Tawqif ala Muhimmat al-Taarif, Abd al-Rauf al-Manawi (d. 1031 AH), Alam al-Kutub, Cairo, 1st ed., 1990.
19. Taysir Mustalah al-Hadith, Mahmud al-Tahhan, Markaz al-Huda lil-Dirasat, Alexandria, 1415 AH.
20. Al-Jami al-Kabir (Sunan al-Tirmidhi), Muhammad ibn Isa al-Tirmidhi (d. 279 AH), ed. Shuayb al-Arnaut and Abd al-Latif Harz Allah, Al-Risalah al-Alamiyyah, Beirut, 2009.
21. Al-Jami al-Sahih (Sahih al-Bukhari), Muhammad ibn Ismail al-Bukhari (d. 256 AH), ed. Mustafa Dib al-Bugha, Dar Ibn Kathir, Beirut, 3rd ed., 1987.
22. Al-Jami li Ahkam al-Quran, Muhammad ibn Ahmad al-Qurtubi (d. 671 AH), ed. Hisham Samir al-Bukhari, Dar Alam al-Kutub, Riyadh, 2003.
23. Al-Jami li Akhlaq al-Rawi, al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), ed. Mahmud al-Tahhan, Maktabat al-Maarif, Riyadh.
24. Journal of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Vol. 23, No. 74, 2008.
25. Studies in the Foundations of Islamic Education, Ahmad al-Dughayshi, Academic Book Center, Amman, 2017.
26. The Indication of Context and Its Impact on the Interpretation of Prophetic Hadith, Ali Barr, Journal of Knowledge, Issue 17, July 2024.
27. Al-Dhariah ila Tasanif al-Shia, Agha Buzurg al-Tihrani, Najaf, 1936–1986.
28. Zad al-Masir fi Ilm al-Tafsir, Abd al-Rahman ibn al-Jawzi (d. 597 AH), ed. Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1st ed., 1422 AH.
29. The Prophetic Sunnah or Religious Chaos, Nabil Ahmad Balhi, 2026.30-
30. Sunan Abi Dawud, Abu Dawud al-Sijistani (d. 275 AH), ed. Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, al-Maktabah al-Asriyyah, Beirut.
31. Siyar Alam al-Nubala, al-Dhahabi (d. 748 AH), ed. Shuayb al-Arnaut et al., Muassasat al-Risalah, 3rd ed., 1985.
32. Shuab al-Iman, al-Bayhaqi (d. 458 AH), ed. Abd al-Ali Abd al-Hamid Hamid, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 2003.
33. Al-Sihah, Ismail ibn Hammad al-Jawhari, Dar al-Hadith, Cairo, 2009.
34. Al-Daw al-Lami li Ahl al-Qarn al-Tasi, Muhammad ibn Abd al-Rahman al-Sakhawi (d. 902 AH), Dar Maktabat al-Hayah, Beirut.
35. Al-Tabaqat al-Kubra, Muhammad ibn Saad (d. 230 AH), ed. Muhammad Abd al-Qadir Ata, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1990.
36. Al-Aqd al-Manzum fi al-Khusus wa al-Umum, Ahmad al-Qarafi (626–682 AH), ed. Ahmad al-Khatm Abd Allah, Dar al-Kutubi, 1999.
37. Ilm Usul al-Fiqh wa Khulasat Tarikh al-Tashri, Abd al-Wahhab Khallaf (d. 1375 AH), al-Matbaah al-Madani, Cairo.
38. Umdat al-Fiqh, Ibn Qudamah al-Maqdisi (d. 620 AH), ed. Ahmad Muhammad Azzuz, al-Maktabah al-Asriyyah, 2004.

39. Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari, Badr al-Din al-Ayni (d. 855 AH), Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.
40. Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari, Ibn Rajab al-Hanbali (d. 795 AH), Maktabat al-Ghuraba al-Athariyyah, 1996.
41. Qabul al-Akhbar wa Marifat al-Rijal, Abd Allah al-Kabi al-Balkhi (d. 319 AH), ed. Abu Amr al-Husayni, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2000.
42. Tafsir al-Quran bi al-Sunnah in the Commentary of Ibn Kathir: A Foundational Applied Study, al-Qahtani, Journal of Educational and Human Studies.
43. Kitab al-Qiraah Khalfa al-Imam, al-Bayhaqi (d. 458 AH), ed. Muhammad al-Said Zaghlool, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1985.
44. Al-Kulliyat (A Dictionary of Linguistic Terms and Distinctions), Abu al-Baqa al-Kafawi, ed. Adnan Darwish and Muhammad al-Misri, Muassasat al-Risalah, Beirut, 1998.
45. Al-Kawthar al-Jari ila Riyad Ahadith al-Bukhari, Ahmad al-Kurani (d. 893 AH), ed. Ahmad Azzu Inayah, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 2008.
46. Lisan al-Arab, Ibn Manzur (d. 711 AH), Dar Sadir, Beirut, 3rd ed., 1414 AH.
47. Al-Mabsut, Muhammad ibn Ahmad al-Sarakhsi (d. 483 AH), Matbaat al-Saadah, Egypt.
48. Sahih Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj (d. 261 AH), ed. Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.
49. A Contemporary Arabic Language Dictionary, Ahmad Mukhtar Umar, Alam al-Kutub, 2008.
50. Hashiyat al-Attar ala Sharh al-Jalal al-Mahalli ala Jam al-Jawami, Hasan al-Attar (d. 1250 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
51. Al-Muwafaqat, Ibrahim ibn Musa al-Shatibi (d. 790 AH), ed. Mashhur Hasan Al Salman, Dar Ibn Affan, 1997.
52. Nahj al-Taysir ala Nazm al-Taysir Sharh Manzumat al-Zamzami, al-Sayyid al-Masawi, Khalid Foundation for Trade and Printing, Riyadh, 1439 AH.